

بيان صحفي مشترك

بهدف دعم صناديق الاستثمار في دولة الإمارات

هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية يطلقون نظام الاعتراف المتبادل لترخيص الصناديق الاستثمارية وترويجها

11 مارس، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع وسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية اليوم عن إتاحة آلية جديدة للاعتراف المتبادل بينها بخصوص ترخيص الصناديق المالية المحلية وذلك بعد أن تم إصدار التشريعات والقواعد ذات الصلة. تتيح آلية الاعتراف المتبادل- التي خضعت للتشاور العام والمكثف منذ توقيعها في نوفمبر 2018- للصناديق المرخصة من قبل أي من الجهات الثلاث ترويج منتجاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد صرح معالي المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع أن الهيئة تحرص على تطوير قطاع الخدمات المالية ودعم النمو الاقتصادي الطويل الأجل للدولة، وأن البدء في تطبيق اتفاقية الاعتراف المتبادل passporting والموقعة بين كل من هيئة الأوراق المالية والسلع، وسلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي، وسلطة دبي للخدمات المالية لمركز دبي المالي العالمي كآلية تنظيمية للترويج المتبادل لصناديق الاستثمار المؤسسية بتلك الجهات والإشراف عليها، يعد خطوة مهمة تتيح تشجيع تطوير أسواق صناديق الاستثمار بما يمكن من تحقيق تنوع في أوجه الاستثمار والمنتجات الاستثمارية.

ولفت معاليه إلى أن التطبيق الفعلي لاتفاقية الاعتراف المتبادل سوف يعزز من مكانة دولة الإمارات كمركز مالي دولي ومنصة لريادة الأعمال، وأن هذا التعاون سيشجع المجال أمام رواد السوق الجدد والمستثمرين والشركات للتوسع والنمو في أسواق الدولة، وهو ما يعزز مبادرات وجهود هيئة الأوراق المالية والسلع في توفير المناخ الملائم لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية بما يواكب أهداف التطور الاقتصادي للدولة .

من جانبه أشار د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة إلى أن التوقيع على الاتفاقية من قبل الجهات التنظيمية الثلاث في شهر نوفمبر الماضي سوف ينعكس أثره في تنظيم ترويج الصناديق داخل الدولة.. الأمر الذي يسهم في استقطاب الاستثمارات الخارجية، وفتح المجال لتوجيه المدخرات إلى أدوات مالية جديدة مثل وحدات صناديق الاستثمار بأنواعها، وأكد أننا سنشهد مع البدء في تطبيق الاتفاقية تأثيرات إيجابية على تنشيط مجموعة من الخدمات والأنشطة المالية ذات الصلة بصناديق الاستثمار مثل الحافظ الأمين وإدارة الاستثمار والترويج والخدمات الإدارية لصناديق الاستثمار.

وتعليقاً على إعلان النظام الجديد، قال معالي/ أحمد علي الصايغ، وزير دولة ورئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي: "يشهد السوق تزايداً في الطلب على الصناديق الاستثمارية من قبل مجتمع الأعمال والاستثمار وسيوفر نظام الاعتراف المتبادل بدوره المزيد من فرص النمو للمستثمرين بسهولة وفعالية. كما سيسهم في تعزيز استراتيجية التنوع الاقتصادي في الدولة وسيجذب المزيد من المستثمرين والشركات وسيزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يدعم عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة كافة".

قال السيد صائب أيغرنر، رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية: "نسعى جاهدين للحفاظ على بيئة تسهم في تعزيز التعاون مع الجهات التنظيمية الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما نؤكد على التزامنا إزاء دعم تطوير قطاع الخدمات المالية، إلى جانب المشاركة في تحفيز النمو الاقتصادي في الدولة، من خلال العمل على تشجيع تطوير أسواق الصناديق المحلية. ونود التأكيد على حرصنا لدعم إنشاء سوق مالي أقوى وأكثر تنوعاً من خلال اطار تنظيمي قادر على التكيف مع المتغيرات، ويمتاز بالقوة والتمانة. ومن شأن هذه الخطوة أن تعزز تناغمنا مع رؤية القيادة الحكيمة في الدولة، لتحويل الإمارات إلى مركز مالي عالمي للاستثمار الدولي".

وبدوره، علق ريتشارد تنج، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي، قائلاً: "إن سوق الصناديق الاستثمارية في الدولة على أعتاب نمو قوي مرتقب وإن نظام التراخيص الجديد سيسهم في تنمية قطاع صناديق الاستثمار المحلية من خلال توفير خيارات صناديق استثمار أوسع وتسهيل دعم الصناديق الاستثمارية في الدولة. إن التعاون مع نظرائنا من الجهات التنظيمية مكنا من مشاركة المعلومات والخبرات التنظيمية والتوجهات الإشرافية لدعم ترخيص الصناديق الاستثمارية".

وقال السيد برايان ستياروولت، الرئيس التنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية: "إننا على ثقة تامة من أن الاتفاق على هذا النظام، وإصدار التشريعات والقواعد المتصلة به، لا يعمل على إكمال نظامنا الحالي للصناديق المحلية فحسب، بل سيدعم أيضاً نمو سوق الصناديق في دولة الإمارات بشكل عام. لقد قمنا بإدخال تعديلات على منظومة القواعد الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية، لتعكس اتفاقنا المشترك مع نظرائنا من الجهات التنظيمية في الدولة بعد انتهاء فترة الاستشارة."

وتجدر الإشارة إلى أن كافة قواعد وتشريعات النظام الجديد للاعتراف المتبادل لترخيص الصناديق الاستثمارية وترويجها قد تم نشرها على المواقع الإلكترونية للهيئات المشاركة.

-انتهى-

نبذة عن هيئة الأوراق المالية والسلع

تأسست هيئة الأوراق المالية والسلع بموجب المادة (2) من القانون الاتحادي رقم (4) لعام 2000 بشأن هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع باعتبارها هيئة اتحادية عامة تتمتع بالصلاحيات الرقابية والتنفيذية اللازمة لممارسة مهامها ولتنظيم أسواق الأوراق المالية والسلع والأنشطة المرتبطة بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتلعب الهيئة دوراً أساسياً في ضمان التطور المنظم لسوق الأوراق المالية والسلع بشكل عادل وفعال تماشياً مع الأغراض الاقتصادية وأغراض التطوير للدولة، وتشمل المهام الرئيسية لهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع مهمة الرقابة والإشراف على أنشطة أية سوق مالية أو دار مقاصة أو مؤسسة إيداع مركزي ومهمة حماية مصالح الأشخاص الذين يتعاملون بالأوراق المالية وتعزيز الممارسة السليمة بين أعضاء الأسواق وكافة الأشخاص المرخصين واقتراح التعديلات القانونية فيما يتعلق بتنظيم الأوراق المالية أو عقود السلع وتشجيع تطوير قطاع الأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني <http://www.sca.gov.ae>

نبذة عن سوق أبوظبي العالمي:

فتح سوق أبو ظبي العالمي، المركز المالي الدولي في عاصمة دولة الإمارات، أبوابه لممارسة الأعمال في يوم 21 أكتوبر من عام 2015. وجاء إطلاق سوق أبو ظبي العالمي كامتداد طبيعي لدور الإمارة كمساهم معتمد ومسؤول في المجتمع المالي العالمي. كما يشكّل السوق جزءاً محورياً من رؤية أبو ظبي الاقتصادية، حيث يلعب السوق، من خلال موقعه الاستراتيجي في قلب أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، دوراً محورياً في ترسيخ مكانة أبو ظبي كمركز رائد للأعمال والتمويل على الصعيد الدولي، يرتبط مع الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب آسيا. ومن خلال سلطاته المستقلة الثلاث وهي سلطة التسجيل، سلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبو ظبي، سوق أبو ظبي العالمي أعضاءه من الشركات المسجلة من ممارسة نشاطاتها ضمن بيئة خالية من الضرائب، وضمن أطر تنظيمية ذات مستويات عالمية، ونظام محاكم مستقل وبنية تحتية تشريعية تستمد قواعدها من القانون الإنجليزي العام. وينشط سوق أبو ظبي العالمي بشكل مبدئي في ثلاث مجالات رئيسية، هي: الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، وإدارة الأصول، علماً بأن السوق سيتمتع بدرجة عالية من المرونة ليتمكن من إطلاق المزيد من النشاطات مع مرور الوقت، وفقاً لاحتياجات السوق. للمزيد من المعلومات حول سوق أبو ظبي العالمي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.adgm.com للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:

راوند القاضي

رقم الهاتف: 0502627078

البريد الإلكتروني: rawand.alqadi@adgm.com

نبذة عن سلطة دبي للخدمات المالية:

هي المنظم المستقل للخدمات المالية التي يتم تقديمها في أو من مركز دبي المالي العالمي، وهي منطقة حرة مالية أنشئت لهذا الغرض في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة. يُعتبر مركز دبي المالي العالمي أحد أبرز المراكز المالية على مستوى العالم والمركز المالي الرائد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا. ويمتلك مركز دبي المالي العالمي سجلاً حافلاً بالإنجازات يمتدّ على مدى 15 عاماً على صعيد تعزيز حركة التجارة والتدفقات الاستثمارية عبر منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، وهو يشكّل جسراً يربط أسواق المنطقة المتسارعة النمو باقتصادات آسيا وأوروبا والأميركتين عبر دبي. إن الصلاحيات التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية تشمل إدارة الأصول والخدمات المصرفية والإئتمانية والأوراق المالية وصناديق الإستثمار المجمعّة وخدمات الحفظ الإئتمان وتداول العقود الآجلة والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية. بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات المساعدة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على وإنفاذ متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [/http://www.dfsa.ae](http://www.dfsa.ae)



هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

